الأمم المتحدة

A/59/134

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٢٠ من القائمة الأولية*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/١٠٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، التقارير التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

* A/59/50 و Corr.1-3.

290704 270704 04-41998 (A)

١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٠٩/٥٨ بشأن مسألة الصحراء الغربية. وواصل الأمين العام بالتعاون الوثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مساعيه الحميدة مع الأطراف المعنية. ويقدم هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عملا بالفقرة ٩ من القرار ١٠٩/٥٨.

٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبموجب ذلك القرار، واصل المجلس في جملة أمور تأييده القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، جيمس أ. بيكر الثالث، وخطتهما للسلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره (S/2003/565، المرفق الثاني) بوصف ذلك حلا سياسيا أمثل على أساس الاتفاق بين الطرفين. ودعا المجلس الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة، وفيما بينهما، لقبول خطة السلام وتنفيذها. ودعا المجلس أيضا جميع الأطراف ودول المنطقة إلى التعاون التام مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، قبل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تقريرا يبين فيه التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٣ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تقريرا عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2003/1016) أبلغ فيه المجلس بأن المملكة المغربية أرسلت في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وفدا رفيع المستوى لكي يلتقي مع مبعوثه الشخصي. وفي أثناء الاجتماع، طلب المغرب مزيدا من الوقت للتفكير والتشاور قبل إعطاء رده النهائي على فقرات منطوق القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، ولا سيما الفقرة الثانية منه التي دعا فيها المجلس الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها.

٤ - وأعلم الأمين العام المجلس في تقريره بأنه، عقب تعيين ويليام لاسي سوينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) ممثلا خاصا جديدا له لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، قام بإبلاغ رئيس المجلس باعتزامه تعيين ألفارو دي سوتو (بيرو) ممثلا خاصا له للصحراء الغربية.

٥ - وأشار الأمين العام في خاتمة تقريره إلى أن جبهة البوليساريو، برسالتها المؤرخة ٦ تموز/يوليه، قبلت رسميا خطة السلام. وأضاف أيضا أنه وافق على طلب المغرب التريث بعض الوقت بغية التفكير والتشاور قبل تقديم رده النهائي.

٦ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥١٣ (٢٠٠٣) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة قبل نهاية الولاية.

٧ - وعملا بالقرار ١٥١٣ (٢٠٠٣)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ تقريرا عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2004/39) أعلم فيه المجلس بأن مبعوثه الخاص عقد اجتماعا آخر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مع وفد مغربي لمناقشة المسائل المتعلقة بموقف المغرب النهائي من فقرات منطوق القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٨ - وأعلم الأمين العام مجلس الأمن أيضا في تقريره بأن ممثله الخاص الجديد للصحراء الغربية، ألفارو دي سوتو بدأ الاضطلاع بمهامه في العيون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، زار الممثل الخاص الرباط وتندوف والجزائر العاصمة ونواكشوط، حيث عقد اجتماعات تمهيدية مع كبار مسؤولين من حكومة المغرب، وجبهة البوليساريو، وحكومة الجزائر، وحكومة موريتانيا.

٩ - وذكر الأمين العام في خاتمة تقريره، أنه في أعقاب المحادثات التي أجراها مبعوثه الشخصي مع وفد المغرب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصبح من رأيه أنه ينبغي تمديد ولاية البعثة من أجل السماح لمبعوثه الشخصي بإجراء المزيد من المشاورات مع المغرب بشأن رده النهائي على خطة السلام.

١٠ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الأمين القرار ١٥٢٣ (٢٠٠٤) الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن الحالة قبل نهاية الولاية.

١١ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تقريرا عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2004/325 و Add.1) أعلم المجلس فيه بأن مبعوثه الشخصي عقد اجتماعين مع وفدين من المغرب في ٢ نيسان/أبريل و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ واجتماعا مع وفد من جبهة البوليساريو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي أثناء الاجتماع المعقود في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، قدم المغرب رده النهائي على خطة السلام مرفقا كضميمة برسالة مؤرخة ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ من وزير الخارجية والتعاون لحكومة المغرب (S/2004/325 و Add.1، المرفق الأول).

١٢ - وقال الأمين العام في تقريره أيضا إن مجلس الأمن، على نحو ما يذكره المجلس، بموجب قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) الذي اعتمد بالإجماع، كان قد أعرب عن تأييده لخطة

السلام، بوصفها حلا سياسيا أمثل على أساس الاتفاق بين الطرفين. وقد دعا المجلس أيضا الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها. بيد أنه، في حين أعرب المغرب في موقفه النهائي إزاء خطة السلام عن استعداده لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع بشأن الصحراء الغربية، فقد ذكر بوضوح أيضا أن ''مثل هذا الحل السياسي القائم على الاستقلال الذاتي لا يمكن إلا أن يكون نهائيا''، وقد ترتبت على ذلك آثار غير مؤاتية بالنسبة لتقرير المصير على نحو ما دعا إليه المجلس في القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢).

١٣ - وكذلك، أعلم الأمين العام المجلس كذلك في تقريره بأنه طلب من ممثله الخاص للصحراء الغربية، ألفارو دي سوتو، في شباط/فبراير ٢٠٠٤ أن يترأس بعثة مساعيه الحميدة في قبرص، بصفته مستشاره الخاص بشأن قبرص. وفي تلك الأثناء، كان قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، اللواء جيورجي ساغاز (هنغاريا) يؤدي مهام الرئيس المؤقت للبعثة.

١٤ - ولاحظ الأمين العام في خاتمة تقريره أنه يتضح من الإجراءات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن ومن مداولاته بشأن هذه المسألة أن هناك اعتراضا على توخي حل غير توافقي للصراع بشأن الصحراء الغربية. كما أن من رأيه ورأي مبعوثه الشخصي أن رد المغرب النهائي على خطة السلام سوف يستلزم موافقة الطرفين المعنيين على التفاوض بشأن حل للصحراء الغربية على أساس ''الاستقلال الذاتي في إطار السيادة المغربية''. ومسألة السيادة هي، بطبيعة الحال، المسألة الأساسية التي أحدثت الانقسام بين الطرفين خلال هذه المدة كلها. وأضاف الأمين العام أنه، في رأيه ورأي مبعوثه الشخصي، نظرا إلى الخلفية التاريخية وإلى هذه الحقائق، لم يبق سوى خيارين واقعيين يمكن أن ينظر فيهما المجلس. الخيار الأول هو إنهاء البعثة وإحالة مسألة الصحراء الغربية إلى الجمعية العامة وفي ذلك إقرار بأنه، بعد مرور أكثر من ١٣ عاما وإنفاق ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار، لن يتسنى للأمم المتحدة أن تحل مشكلة الصحراء الغربية دون أن تطالب بقيام أحد الطرفين أو كليهما بفعل شيء ما كان ليفعله من تلقاء نفسه. والخيار الثاني هو بذل محاولة جديدة لجعل الطرفين يعملان على قبول خطة السلام وتنفيذها.

١٥ - واختتم الأمين العام تقريره ذاكرا أنه من رأيه ورأي مبعوثه الشخصي أن خطة السلام لا تزال تشكل أفضل حل سياسي للصراع بشأن الصحراء الغربية، يكفل تقرير المصير على النحو المطلوب في الفقرة ١ من القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢). وأعرب بالتالي عن الأمل في أن يعيد مجلس الأمن تأكيد ما أبداه مؤخرا من تأييد بالإجماع لخطة السلام وأن يدعو

الطرفين مرة أخرى إلى العمل مع الأمم المتحدة ومع بعضهما من أجل قبول خطة السلام وتنفيذها.

١٦ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٤١ (٢٠٠٤) الذي أكد فيه من جديد تأييده لخطة السلام بوصفها حلا سياسيا أمثل يقوم على أساس الاتفاق بين الطرفين. وأكد المجلس من جديد أيضا تأييده القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي بغية تحقيق حل سياسي يقبله الطرفان للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية. ودعا المجلس جميع الأطراف ودول المنطقة إلى التعاون التام مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي؛ وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة قبل نهاية فترة الولاية الحالية، وأن يضمنه تقييما للحجم اللازم للبعثة لكي تضطلع بالمهام المقررة لها بغية تحقيق تخفيضها المحتمل.

١٧ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وجه الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن رسالة (S/2004/492) أشار فيها إلى رسالته المؤرخة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/236)، التي كان قد أعلم فيها مجلس الأمن بقراره تعيين السيد جيمس أ. بيكر الثالث مبعوثا شخصيا له إلى الصحراء الغربية لكي يساعده في تقييم الوضع وتقديم التوصيات فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بالطريق المسدود أمام تنفيذ خطة التسوية. وخلال السبع سنوات التي قام فيها السيد بيكر بمهامه بوصفه المبعوث الشخصي للأمين العام، عقد ١٤ اجتماعا رسميا والعديد من الاجتماعات غير الرسمية مع الطرفين المعنيين وهما المغرب وجبهة البوليساريو، ومع البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، واقترح عددا من النهج الممكنة لحل الصراع. وفي حين أحرز بعض التقدم، لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق. وفي هذا الصدد أعلم السيد بيكر الأمين العام بأنه يعتقد أنه قام بكل ما كان بوسعه القيام به بشأن هذه المسألة، ولذلك فقد قدم استقالته بوصفه مبعوثا شخصيا. وأعلم الأمين العام المجلس بأنه قبل بأسف عميق استقالة السيد بيكر.

١٨ - وفي نفس الرسالة، أعلم الأمين العام مجلس الأمن كذلك بأنه قرر أن يواصل السيد الفارو دي سوتو، بصفته الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، العمل مع الطرفين والبلدين المجاورين سعيا للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لكل من الطرفين، من شأنه أن ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره في سياق ترتيبات متسقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

١٩ - وفيما يتعلق بأنشطة لجنة تحديد الهوية في الفترة المشمولة بهذا التقرير، من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أعلم الأمين العام مجلس الأمن بأن اللجنة أكملت بنجاح خطة عملها الإجمالية بما في ذلك الحفظ الإلكتروني والتخزين لجميع ملفاتها الخاصة بتحديد الهوية والوثائق الحساسة ونقلها إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف حيث تم تخزينها بصورة مأمونة. وأكملت اللجنة أيضا كل الدراسات المتصلة بأنشطتها. ونتيجة لذلك فقد أكمل موظفو اللجنة المتبقون، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، انتدابهم للعمل في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. بيد أنه تم الإبقاء على الوظائف المأذون بها للجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة للسنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بغية التعجيل بتعيين الخبرات التي قد تلزم للبعثة إذا ما نشأت الحاجة لذلك.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعلم الأمين العام مجلس الأمن بأن جبهة البوليساريو واصلت فرض بعض القيود على حرية حركة البعثة في المناطق الواقعة شرقي الجدار الدفاعي. ورغم أن طبيعة تلك القيود لم تؤثر تأثيرا هاما في قدرة البعثة على رصد الحالة في تلك المناطق، فإن إزالتها ستزيد من كفاءة أنشطة الدوريات البرية والجوية للبعثة.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة أسرى الحرب والأشخاص مجهولي المصير في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعلم الأمين العام مجلس الأمن بأن لجنة الصليب الأحمر قد أعادت إلى مملكة المغرب ٢٤٣ من أسرى الحرب المغربيين كانت جبهة البوليساريو قد أفرجت عنهم في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعلنت جبهة البوليساريو أنها أفرجت عن ٣٠٠ أسير حرب مغربيين آخرين تمت إعادتهم إلى المغرب في اليوم التالي تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد كان ذلك أكبر عدد من الأسرى المغربيين الذين تم الإفراج عنهم حتى ذلك الوقت. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أعلنت جبهة البوليساريو أنها أفرجت عن ١٠٠ أسير حرب مغربي آخرين تمت فيما بعد إعادتهم إلى المغرب تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٢ - وأفاد الأمين العام أيضا بأنه تم تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بتحديد مصير الأشخاص مجهولي المصير. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية باستجواب أربعة أشخاص في الإقليم كانت أسماؤهم قد ظهرت على قائمة جبهة البوليساريو المتعلقة بالأشخاص مجهولي المصير؛ وقد حذفت تلك الأسماء الأربعة فيما بعد من القائمة.

٢٣ - وذكر الأمين العام أنه في حين يرحب بالتقدم المحرز، فإن ٥١٤ من هؤلاء الأسرى ما زالوا معتقلين وقد تجاوزت مدة اعتقال بعضهم ٢٠ عاما. وكرر بالتالي توجيه ندائه إلى جبهة البوليساريو بأن تعجل بالإفراج عن جميع الأسرى المتبقين، امتثالا للقانون الإنساني الدولي ولعدة قرارات لمجلس الأمن وبيانات لرئيس المجلس. ودعا المغرب وجبهة البوليساريو أيضا إلى مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في العمل على تحديد مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين فيما يتصل بالصراع.

٢٤ - وفيما يتعلق بالعمل الذي قامت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المنطقة في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعلم الأمين العام مجلس الأمن بأنه، في حين ظل تزويد لاجئي الصحراء الغربية مستقرا نسبيا في معظم الوقت في عام ٢٠٠٣، فإن حالات النقص في مواد الإغاثة في بداية عام ٢٠٠٤ ظلت تتسبب في سوء تغذية حاد ومزمن للاجئي الصحراء الغربية في منطقة تندوف.

٢٥ - واضطلع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببعثة تقييم مشتركة في مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وشارك في التقييم ممثلو ٩ بلدان أعضاء من البلدان المانحة حاليا أو المانحة المحتملة. وأفاد الأمين العام بأنه، رغم التحسينات التي حدثت أخيرا نتيجة لزيادة دعم المانحين، ما زالت الحالة الغذائية في مخيمات اللاجئين غير مستقرة. وسيبدأ اللاجئون يعانون من نقص في الحبوب في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤ ونقص في سلع أساسية أخرى بعد ذلك بشهر، ما لم يتم توفير إمدادات إغاثة إضافية وتلزم بالتالي مساهمات عاجلة في برامج المساعدة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بغية تفادي حالات العجز المتنبأ بها. وقد طلب الأمين العام من مجتمع المانحين أن يستجيب بسخاء إلى هذه النداءات.

٢٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أفاد الأمين العام مجلس الأمن أيضا بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لم تنفكا تعرضان على الطرفين مجموعة من تدابير بناء الثقة. وفي الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، زارت الرباط، والجزائر العاصمة، وتندوف بعثة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رافقها ممثل لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لإجراء مناقشات على الصعيد التقني. وفي خلال المناقشات في الرباط في يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت السلطات المغربية أنها ترى، لأسباب تتعلق بالسيادة، أن إدارة البريد المغربية يجب أن تضطلع بخدمات البريد في الإقليم. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الخطة الأصلية قد توخت أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجمع البريد وتوزيعه.

٢٧ - وفي أثناء المناقشات التي أجريت في الجزائر العاصمة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجزائر بأنها ما زالت تنتظر موافقة الجزائر، بوصفها بلد اللجوء، على أن تستأنف المفوضية خدمة الهاتف التي تؤديها بين مخيمات اللاجئين والإقليم. وأكدت الجزائر من جديد الموقف الذي اتخذته سابقا وهو أن كل ما هو مقبول للممثلين الصحراويين سوف يكون مقبولا للجزائر، في حدود مسؤولياتها كبلد اللجوء.

٢٨ - وفي أثناء المناقشات التي أجرتها مع وفد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعربت جبهة البوليساريو عن استعدادها لاستئناف خدمة الهاتف التي تقدمها المفوضية وللشروع في تقديم خدمات البريد وفقا لتدابير بناء الثقة التي وضعتها المفوضية.

٢٩ - ولم يكن العنصر الثالث لتدابير بناء الثقة، وهو تبادل الزيارات الأسرية، مدرجا في جدول أعمال وفد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك نظرا لعدم الاتفاق منذ أمد بعيد بين الطرفين بخصوص معايير اختيار من يشملهم هذا التبادل. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن جبهة البوليساريو قد تمسكت بالمطالبة بأن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم على القائمة المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هم وحدهم الذين ينبغي أن يحق لهم أن يستفيدوا من تبادل الزيارات بين مخيمات اللاجئين والإقليم. وأكد المغرب من جهته أنه ينبغي أن يحق لأي شخص موجود في مخيمات اللاجئين أو في الإقليم أن يشارك في التبادل إذا كان أحد أفراد أسرته موجودا في الجانب الآخر، وذلك دون اعتبار للقائمة. وذكرت جبهة البوليساريو في مناقشاتها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها غيرت رأيها بخصوص هذه المسألة وأصبحت مستعدة للموافقة على تبادل الزيارات الأسرية فورا بين مخيمات تندوف للاجئين والإقليم، دون اعتبار لمركز الشخص المعني على القائمة. وأشير أيضا إلى أن موريتانيا قد وافقت بالفعل على مشروع بناء الثقة وفقا لما اقترحته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد أعربت عن استعدادها لدعم تنفيذ المشروع دعما كاملا.

٣٠ - وفي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المغرب، وجبهة البوليساريو، والجزائر بوصفها بلد اللجوء، خطة عمل مفصلة تحدد طرائق تنفيذ تلك التدابير. وعدلت المفوضية بالتالي خطة عملها الأصلية واضعة في الاعتبار التعليقات والملاحظات والاقتراحات الصادرة عن المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر، مع الحرص على صون السلامة العامة للمشروع وطبيعته الإنسانية. وقدمت صيغة جديدة لخطة العمل المتعلق بتدابير بناء الثقة إلى

الطرفين لينظرا فيها بصورة نهائية. وفي أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤، أعرب الطرفان، والجزائر بوصفها بلد اللجوء، عن الموافقة على خطة العمل المنقحة.

٣١ - وأعلم الأمين العام مجلس الأمن أيضا بأن التبادل الأول للزيارات الأسرية قد بدأ بنجاح في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. ورغم بعض الشكاوى الأولية التي تقدم بها الطرفان في بداية العملية، فقد جرى تبادل الزيارات الأسرية دون عراقيل وبتعاون كامل من الطرفين، وكذلك من الجزائر بوصفها بلد اللجوء. وفي ضوء التطورات الإيجابية التي ظهرت من المرحلة الأولى للزيارات الأسرية، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتأييد كامل من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، تأمل أن تستمر في تنفيذ البرنامج لفترة أولية مدتها ستة أشهر يجري استعراضها فيما بعد بالتشاور مع الطرفين. وقد حث الأمين العام الطرفين على مواصلة تعاونهما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لكي يتسنى تنفيذ برنامج الزيارات الأسرية بدون عراقيل. وأعرب عن الأمل في أن الطرفين سيستجيبان لطلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يتم الحفاظ على الطابع الإنساني الخالص للعملية. وفي تلك الأثناء، ناشد البلدان المانحة تقديم مساهمات عاجلة لتنفيذ برنامج الزيارات الأسرية الذي يتطلب قدرا كبيرا من الموارد للسوقيات والرصد والإدارة.

٣٢ - وأعلم الأمين العام مجلس الأمن كذلك بأن العمل استؤنف في وصلة الهاتف التي تشغلها المفوضية بين مخيمات اللاجئين في الجزائر والإقليم وأنه متواصل حتى الآن. وفيما يتعلق بخدمة البريد بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف، أعلمت السلطات المغربية المفوضية بأنها تود مواصلة المناقشات في المستقبل القريب، إلا أنه لم يتحقق تقدم هام حتى الآن. وتظل المفوضية مستعدة لتقديم هذه الخدمة وفقا للطرائق التي كانت قد اقترحتها أصلا أو بموجب أية ترتيبات تكفل الحصول على موافقة كل المعنيين.